العنوان:	دراسة تحليلية لمشكلات فرض الضريبة على الأرباح الرأسمالية والتوزيعات النقدية لتداول الأوراق المالية بالبورصة في ضوء العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية
المصدر:	المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين : إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية - الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب - مصر
المؤلف الرئيسي:	مصطفى، سليمان محمد
مؤلفين آخرين:	عبد العليم، صلاح الدين(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
مكان انعقاد المؤتمر:	القاهرة
رقم المؤتمر:	21
الهيئة المسؤولة:	الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب
الشهر:	يونيه
الصفحات:	1 - 32
رقم MD:	676153
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الرأسمالية، العدالة الضريبية، العدالة الاجتماعية، الأوراق المالية، المشكلات المالية، الأسواق المالية، الأستثمار الأجنبي، الإصلاح الضريبي

الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب

المؤتمر الضريبي الحادى والعشرين

إعادة بناء المنظومة الضريبية

بالاشتراك مع

أساتذة وكليات تجارة عين شمس / وتجارة القاهرة / وتجارة حلوان

وجامعة بنها تجارة/ حقوق - وتجارة بورسعيد / وتجارة المنصورة / وتجارة المنوفية

وحقوق حلوان / واكاديمية السادات للعلوم المالية والادارية

دراسه تحليليه لمشكلات فرض الضريبه على الأرباح الرأسمالية والتوزيعات النقدية لتداول الاوراق الماليه بالبورصة. فى ضوء العداله الضريبيه والعداله الإجتماعيه

أ.د/ سليمان محمد مصطفى

أستاذ المحاسبة المالية

ونائب رئيس جامعة بنها

لشئون التعليم والطلاب

أ/ صلاح الدين عبدالعليم

محاسب قانونى- باحث دكتوراه

زميل الجمعية المصرية للمالية

العامة والضرائب

ثيه:

مقدمــة.

اولا:ماهيــة الـضريبه علــى المكاسـب الرأسـمالية و درجــة خطورتهـا علــى البورصة.

ثانيـا: آراء مؤيـدو و معارضـو فـرض ضـريبة علـي المكاسـب الرأسـمالية و تأثيرها على:

- ✓ **حركة التداول وسيولة سوق الاوراق الماليه**
- ✓ **المضارب والمستثمر**
- ✓ **الاستثمار الاجنبى المباشر**

ثالثـا:نمـاذج لـضرائب المكاسـب الرأسـمالية (الأمـوال الـساخنة) فـي الـدول المتقدمة والنامية

رابعـا:ا لمعالجــه الـضريبيه الحاليــه بالقـانون ٩١ لـسنة ٢٠٠٥ و لملامـح المشروع

خامسا:. الخاتمه والنتائج والتوصيات

المقدمـــــة:

بداية تعتبر الضرائب المباشرة وغير المباشرة بكل أشكالها هى المصدر الرئيسى للإيرادات العامة للدولة. وهى بالتالى الممول الأساسى للإنفاق العام على الصحة والتعليم والدفاع والأمن والبنية الأساسية من طرق واتصالات ومحطات للمياه والصرف والكهرباء والدعم السلعى ودعم المصدرين والتحويلات الاجتماعية للفقراء لتحقيق السلام الاجتماعى وغيرها من أوجه الإنفاق العام. وهذه الضرائب هى نموذج لتمويل الشعب للحكومة والدولة. وكلما زاد عدد الشرائح الضريبية واتسم المعدل الضريبى بالتصاعد اتساقا مع مستويات دخول الممولين، وكلما كانت الغلبة للضرائب المباشرة، فإن النظام الضريبى يكون عادلا نسبيا، والكثير من الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية تعمل وفقا لهذا النموذج سواء لتحقيق العدالة الاجتماعية عند البعض، أو لتوفير التمويل الضرورى للإنفاق العام عند البعض الآخر، أو للسببين معا

تشهد مصر في الوقت الراهن جدلا صاخبا حول فرض ضريبة علي صافي الأرباح في البورصة. ولم يتوقف الأمر عند الجدل بل أتبعته البورصة بموجات كبيرة لبيع الأسهم أسفرت عن انخفاضات كبيرة في أسعارها كنوع من الضغط علي الدولة لتتراجع عن تلك الضريبة المعمول بها في الدول الرأسمالية المتقدمة وغالبية الدول النامية، والتي كان صندوق النقد الدولي نفسه والذي يعد الظهير والمناصر للرأسمالية، يطالب بتطبيقها ضمن سلة إجراءات إصلاح الاقتصاد المصري. لكن الحكومات المتعاقبة كانت تأخذ من توصيات صندوق النقد الدولي ما يؤذي الفقراء وترفض الإجراءات التي تمس الأثرياء والرأسمالية الكبيرة، كتجسيد للانحياز الاجتماعي الفج لمصلحتهم علي حساب المجتمع.

وكانت موجة أخري من الجدل قد سبقت الجدل العام الراهن بشأن رفع معدل ضريبة الدخل علي من تتجاوز دخولهم مليون جنيه في العام إلي ٣٠% بدلا من ٢٥%. ويتسم جانب مهم من هذا الجدل بأنه ينطلق من موقع المصلحة المباشرة بصورة فجة غير معنية بالمصلحة العامة.

وتمثلت أبرز علامات الإختلال فى النظام الضريبى فى جمود حد الإعفاء الضريبى بصورة لا تراعى ارتفاعات الأسعار وما تؤدى إليه من تآكل القدرة الشرائية لحد الإعفاء الموروث من عام ٢٠٠٥، بما جعل

الفقراء مضطرين لدفع الضرائب. كذلك فإن اتساع مدى الشرائح الضريبية يجعل أناسا ينتمون لشرائح دخلية متباينة تماما يدفعون نفس المعدل الضريبي. كما أن الشريحة العليا التى بلغت ٢٥% على من يزيد دخله على ٢٥٠ ألف جنيه سنويا، وتمت مؤخرا إضافة شريحة أخرى لمن يزيد دخله السنوى على مليون جنيه ليصل معدل ضريبة الدخل عليه إلى ٣٠%.. تبقى أقل كثيرا من المتوسط العالمي ومن المعدلات المعمول بها فى بلدان رأسمالية متقدمة ونامية وجاذبة للاستثمارات بخلاف طبيعة ومشكلات التكاليف واجبة الخصم. كما أن الضرائب على الشركات موحدة عند معدل واحد هو ٢٥% مهما كان حجم وربح الشركة وهو منطق يظلم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تمثلت الاختلالات فى عدم وجود أى ضرية على المكاسب الرأسمالية -التى ثار الجدل حولها الان-، أو على استنزاف الثروات الناضبة مثل النفط والغاز والذهب والأسمنت والرمل الزجاجى والفوسفات والحديد والتلك وغيرها من الخامات المعدنية والمحجرية بالإضافه الى المخلفات التى يتم تصديرها من المعادن غير الحديديه.

وإزاء تلك الاختلالات فإن كل ما تم بعد ثورة ٢٥ يناير العظيمة بشأن قانون الضرائب، هو مجرد اصلاح لثوب مهلهل، حتى جاءت الإجراءات والتعديلات الأخيرة لتُشير إلى أول محاولة جادة للخروج من صندوق السياسات المالية للعصرالماضى بكل ما عبرت عنه من ظلم وفساد.

وحتي يمكن بناء أي موقف من هذه القضية علي أسس موضوعية

لابد من تناول التعديلات الضريبية والنماذج المناظرة لها عالميا.

وتناول المعالجه الحاليه بقانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لموضوع الورقه البحثيه و ماتحتاجه مصر لمعالجتها وهي تبني نظامها الجديد والتوجيه نحو دراسة : الأثار على حركة الأسواق الماليه من عمليات التداول والمضاربه والمستثمر والاستثمار الاجنبى المباشر قبل الاصدار النهائى للقانون واللائحه التنفيذيه وهذا مايسعى الباحثان للتوجيه والقاء الضوء عليه خاصة بعد إصدار دستور ٢٠١٤ ومايحتويه من نصوص ضمان العداله الاجتماعيه وإتمام الاستحقاق الرئاسى بإنتخاب لرئيس الجمهوريه وتنصيبه فى الثامن من يونيه ٢٠١٤.

وفي إطار الرؤية التنموية الشاملة لمصر حتى عام ٢٠٢٢ فقد انتهت الحكومة من وضع خطة اقتصاديةوإنمائية متكاملة يشارك فيها جميع المؤسسات الرسمية هدفها العمل على تحفيز الاستثمارات، ومضاعفة الإنتاجية لتحسين الوضع الاقتصادي، وتطبيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة تصل الى ٨% في المتوسط حتى عام ٢٠٢٢ منها اصلاحات للنظام الضريبى ومنها ضرائب الدخل من خلال إضافة شريحة أخرى لمن يزيد دخله السنوى على مليون جنيه ليصل معدل ضريبة الدخل إلى ٣٠%وكذلك مشروع لفرض ضريبة علي صافي الأرباح في البورصة وتعديلات قانون ضريبة الدمغة بالاضافه الىى السعى الى تطبيق الضريبه على القيمه المضافه بدلا من الضريبه على المبيعات.

ويسعى الباحثان من خلال الورقه البحثيه الى تقديم رؤيه للمساهمه فى إلقاء الضوء على التحديات التى تواجه مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل (رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) وقانون ضريبة الدمغة (رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠) والاثارالتى يجب اخذها فى الحسبان عند التطبيق وذلك على النحو التالى:

أولا:ماهية الضريبه على المكاسب الرأسمالية وصورها و درجة خطورتها على البورصة.

تعرف الأرباح الرأسمالية بأنها المكاسب التي يحققها المستثمر من بيع وشراء أسهم في البورصة. وتحسب الضريبة على صافي ربح المستثمر بعد خصم أي خسارة تكبدها المتعامل خلال العام الضريبي[1].

وتختلف أشكال وصورتوزيع الشركات لأرباحها على مساهميها في البورصة، فقد تمنح الشركة أرباحا نقدية في صورة ما يطلق عليه "كوبون".

---

(١) مقالة أصوات مصريه بتاريخ ٢٠١٤/٦/٩ ومتاحة على الموقع التالي :

http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=f٦٢٤dd٨٨-٦٩٢b-٤e٥٥-٩ca١-d٦d٢ab٢٤١aa١٩/٦/٢٠١٤ , ١٢ :٣٠ am .

وأحياناً توزع الشركة أرباحها في صورة عدد من الأسهم المجانية، وبعض الشركات تفضل إحتجاز الأرباح لأغراض التوسع وزيادة رأس المال.

والمكاسب الرأسمالية هي الأرباح التي يدرك المستثمر عندها متى تبيع الأصول الرأسمالية للحصول على سعر أعلى من سعر الشراء. .
Capital gains are the profits that an investor realizes when he or she sells the capital asset for a price that is higher .-than the purchase price

ويطلق عليها خبراء المال والاقتصاد **اسم الأموال الساخنة** لأنها تنتقل من نشاط إلي آخر ودولة إلي أخري في آجال قصيرة، مما يؤثر علي المتغيرات الاقتصادية، ويعقد مهمة الحكومات في تحقيق خطط وبرامج التنمية. وعندما تكون هذه الأموال أجنبية، فإن عدم وجود تشريعات لتقنين عملها يدخلها في منافسة غير متكافئة مع المستثمرين المحليين، والأجانب الجادين، فتحقق أرباحا خيالية في أزمنة قياسية، دون أن تشارك في أي استثمار مفيد، أو تنمية حقيقية. (٢)

وعرفها البعض بانها أموال فائضة عن حاجة المستثمرين في أسواق خارجية تمكنهم من المضاربة في بورصات الدول النامية - الاقتصادات الناشئة - بهدف جني أرباح سريعة. وهذه الأموال تدخل للاستثمار في الأذون، والسندات ذات العائد المرتفع لتحقق أرباحا كبيرة، ثم تخرج من السوق بمجرد حدوث أي هزة اقتصادية بعد أن تكون قد قامت بجني الأرباح. والأمر المستغرب هو اتجاه الاستثمارات الأجنبية للاكتتاب في أذون وسندات الخزانة، وجاء استحواذ الأجانب علي ٩٠% من عمليات الاكتتاب في أذون بقيمة ٣,٥ مليار دولار وفشلت البنوك المحلية في منافستها في منتصف عام ٢٠١٠، لينبه البنك المركزي ووزارة المالية لبحث إعادة هيكلة الدين العام المحلي للحد من مضاربات الأجانب.

---

(٢) مقالة بالأهرام اليومي بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ومتاحة على الموقع التالي :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=٤٤٠٥٤١&eid=١٦٢٦

٥/٣/٢٠١١ , ١٢ :٣٠ am .

وعبر فريق من المستثمرين والعاملين في مجال الأوراق المالية عن مخاوف من أن تقلص الضريبة المقترحة الإستثمار في البورصة المصرية مما يحجم من دورها في الاقتصاد والذى يتمثل فى: **ثلاثة أدوار في الاقتصاد،**

❖التمويل حيث تساعد السوق أي مستثمر يرغب في إنشاء مشروع ولا يمتلك المبالغ اللازمة له من تنفيذه عن طريق طرح المشروع للإكتتاب.

وللإكتتاب نوعان إكتتاب **عام** ويعني طرح المستثمر لأسهمه لكافة المتعاملين دون تمييز، أما **الإكتتاب الخاص** فيتم عن طريق طرح أسهم لفئة معينة من المتعاملين مثل المؤسسات أو الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية دون غيرهم من المتعاملين بالسوق.

❖**أما الدور الثاني** فيتعلق بما تتيحه البورصة من تقييم لحظي للشركات المدرجة وفقا لأسعار السوق والتي تحددها قوى العرض والطلب على أسهم الشركة.

❖**الثالث** تسهل سوق المال عملية تخارج المستثمر من أية شركة بطرح ما في حوزته من أسهم للبيع.

ثانيا: آراء مؤيدو و معارضو فرض ضريبة علي المكاسب الرأسمالية و تأثيرها على:

- ✓ **حركة التداول وسيولة سوق الاوراق الماليه**
- ✓ **المضارب والمستثمر**
- ✓ **الاستثمار الاجنبى المباشر**

لقدعرفت **المكاسب الرأسمالية "الأموال الساخنة"** طريقها للسوق المصرية للاستفادة من صعودها، استطاعت جني الأرباح الطارئة وفي فترات قصيرة وخرج معظمها بعد أن تسببت في خسائر كبيرة لبعض المتعاملين في البورصة خاصة صغار

المضاربين وهم الذين ينشدون الكسب السريع ويقامرون بأموالهم فى البورصات للاستفاده من تقلبات الاسعا[٣] ر.

ويشير الباحثان الى ان الاراء كثيره جدا حول تاثير فرض الضريبه على سوق رأس المال سواء التداول او المضاربين او المستثمرين وكذلك الاستثمار الاجنبى المباشر **ولذلك يعرض الباحثان لبعض الاراء بين المؤيد والمعارض مع توجيه المهتمين الى ضرورة عمل الدراسات اللازمه مع تطبيق القانون.**

لقد بدأت الحكومة والمستثمرون بسوق المال جولة جديدة من نزاع ممتد منذ نحو ٣ سنوات حول فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية والتوزيعات النقدية بالبورصة. وبينما يضغط المتعاملون لإلغاء الضريبة، الموضوعة الأن على مكتب رئيس الجمهورية لإقرارها، مبررين ذلك بأنها طاردة للإستثمار، فإن وزير المالية شدد على أنه "لا تراجع عن تطبيق تلك الضريبة هذه المرة".

ورغم أن الفكرة ليست جديدة إلا أن ظهورها مجددا إقترن بكثير من اللغط صاحبه تحقيق السوق لخسائر بالبورصه وقد سبق فرضها والغاؤها فى التعديلات التى تمت على القانون فى ٢٠١٣ ولم يتم العمل بها مما جعل قطاعا كبيرا من المصريين يتسأل عن ماهية الضريبة ومدى تأثيرها على الاقتصاد.

ويشير رئيس **جمعية التمويل والاستثمار** إلي أن أحد أهم **مميزات** هذه الأموال هو **تحقيق السيولة النقدية في الأجل القصير، وزيادة حجم التداول و التعاملات المالية**، أما **عيوبها** فيأتي علي رأسها **تحقيق أرباح لمستثمرين مغامرين ومحترفين علي حساب صغار المتعاملين في سوق المال**، ومعظمهم مستثمرون محليون عديمو الخبرة، كما أن حركة الأسهم التي تبدو نشطة بسبب الأموال الساخنة تعطي توجهات غير حقيقية عن

---

(٣) د. عبدالفتاح عبدالوهاب ،"حتمية اخضاع التعامل فى الاوراق الماليه"ورقه بحثيه، المؤتمر الضريبي التاسع عشر بعنوان "تطوير النظام الضريبي المصري وحتمية التغيير، دار الدفاع الجوي، مدينة نصر، القاهرة، من ٢٥ – ٢٧يونيه٢٠١٣، ص ١٥.

السوق كما تعطي **انطباعات غير حقيقية عن حجم المشروعات**، والوضع الاقتصادي، مما يؤدي الي عدم وجود تفسيرات اقتصادية لحركة السوق وصعود وهبوط الأسهم. ويضيف أنه في الأزمات المالية الكبيرة تكون الانهيارات أكبر في الأسواق الناشئة ومنها مصر، مشيرا إلي أن الأموال الساخنة ليست هدفا في حد ذاتها، لأنها باختصار لا تحقق تنمية.

وتتعاظم الأزمات التي تسببها الأموال الساخنة عندما تدخل لشراء شركات ضمن برنامج الخصخصة، حيث يضع أصحابها نصب أعينهم ما تمتلكه الشركات المبيعة من أراض وعقارات، ورغم أن **الهدف المعلن** هو إصلاحها وإعادة هيكلتها وتشغيلها، **فإنه في الحقيقة** يجري **تفريغها من أصولها وبيعها والحصول علي أرباح خيالية**.

وقد تباينت آراء الخبراء بأسواق المال حول فرض قيود، تتمثل في فرض ضرائب علي حركة هذه الأموال، حيث طالب البعض بفرض ضرائب علي ارباح الاسهم ، الأمر الذي رفضه آخرون حتى لا يضر المناخ الجاذب للاستثمار بالبورصة.

إن أهمية هذه الأموال تنبع من قدرتها الفائقة علي التحرك من نشاط إلي آخر، ومن سوق إلي أخري بشكل يؤثر علي الوضع الاقتصادي للدولة مباشرة. ويؤكد أن وجودها إيجابي بالنسبة لتحقيق التوازن الاقتصادي العام، لأنها تحسن في الأرقام الاقتصادية، وتخلق احتياطيا للعملات الصعبة، رغم أنها لا تهم في الإنتاج ولا توفر فرص عمل، ومشكلتها تأتي عندما تشعر بالخطر علي مصالحها لأنها تنسحب فورا من الأسواق، وهو ما يؤدي الي ازمات اقتصادية، بعد أن تتسبب في حدوث انهيارات مفاجئة في أسعار الأوراق المالية. ويعرض الباحثان

الاتجاه الاول رافضو فرض الضريبة[٤]:

(٤).http://alhorreya.tv/news/item/٣٠٣٠

ذكر رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة الأوائل لإدارة المحافظ المالية:

- إن الضريبة المقترحة ستضر بالإستثمار في سوق المال، خاصة في الوقت الحالي الذي يحاول فيه غالبية المتعاملين تعويض خسائرهم جراء تراجع أسعار الأسهم لمدة طويلة بدأت في ٢٠٠٨ مع الأزمة المالية العالمية، ووصولا إلى الإضطرابات الأمنية والسياسية التي شهدتها مصر منذ ٢٠١١.

- "فرض ضريبة على الأرباح بالبورصة قد يؤدي إلى إتجاه شرائح من المتعاملين إلى المضاربة على العملات بسوق الفوركس مما يزيد من الطلب على الدولار، وقد يتجه البعض إلى سوق العقارات مما يرفع أسعار الوحدات السكنية .

- قد تدفع الضريبة المتعاملين إلى الإتجاه لأسواق المال المحيطة والتي لا تطبق ضرائب على الأرباح الرأسمالية".

- خروج المستثمرين يحجم من إقبال الشركات على قيد أسهمها في سوق المال مما يضر بقواعد الحوكمة ويقلص الرقابة الشعبية على الشركات التي تتحول إلى شركات مغلقة لا يحق لأحد الإطلاع على ميزانياتها.

- فرض ضرائب على البورصة يعكس إزدواجية في تفكير الحكومة قائلا "كيف يتم تنظيم مؤتمر للطروحات الجديدة لتنشيط البورصة وإستخدامها في تمويل مشروعات تنموية ضخمة في بداية مايو وفي نفس الوقت يتم فرض ضرائب تعرقل الاستثمار".

- ويلزم قانون سوق المال الشركات المدرجة في البورصة بالإفصاح عن نتائج أعمالها كل ٣ أشهر بجانب الإعلان عن أية أحداث

جوهرية فور حدوثها، وتُعاقب الشركات المتقاعسة بالإنذار ثم تعليق التداول على أسهمها.

أكد خبراء أسواق المال والاستثمار أن هذه الضرائب على تعاملات البورصة المصرية، فى حال اقرارها قد تفقد البورصة جاذبيتها الاستثمارية، مؤكدين إن الحصيلة لن تزيد على ١,٥ مليار جنيه وليس ١٠ مليارات كما تتوقع الحكومة. وأوضح الخبراء - بحسب "الأهرام" - أن الإعلان عن دراسة فرض الضريبة كبد البورصة خسائر فى يومين فقط بنحو ١٨,٣ مليار جنيه، وهو ما يرجع إلى تخارج بعض المستثمرين من السوق خوفا من تطبيقها.

وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لإدارة الاستثمار:

أن مصر تحتاج لجذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية، وهو ما يتعارض مع الاتجاه لفرض ضرائب على صافى الارباح الرأسمالية لتعاملات البورصة، متوقعا تحقيق حصيلة من هذه الضريبة بصورة محدودة للغاية لا تبرر تكلفة فرضها.

وطالب بإعفاء صناديق الاستثمار من الضريبة على الإرباح الرأسمالية لأنها تعد وعاء استثمارى لشرائح كبيرة من الأفراد خاصة صغار المستثمرين وبالتالى لابد أن تظل آلية استثمارية مشجعة.

وأضاف إن الضريبة على الأصول العقارية أفضل، وأكثر عدالة سواء كانت على الاقتناء أو على عمليات بيع وشراء هذه العقارات.

وأكد نائب رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية أن مبدأ الضريبة من البداية يفقد البورصة جاذبيتها، نظرا لان معظم دول المنطقة خاصة دول الخليج لا تفرض أية ضرائب على تعاملات البورصة وأوضح أن حصيلة الضريبة لن تزيد على أقصى تقدير عن ١,٥ مليار جنيه، لافتا إلى أن فرض ضرائب سيكون له نتائج سلبية كبيرة على السوق وهو ما ظهر بالفعل خلال اخر ال تعاملات.

وقال عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للأوراق المالية انه ليس ضد فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية لكن نأمل فى أن يتم البدء بفرض ضريبة ٥% على الأرباح الرأسمالية والتوزيعات معا أو التفرقة فى المعاملة الضريبية بين الاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل عن طريق إعفاء الأخيرة من ضريبة الأرباح الرأسمالية خاصة الاستثمارات التى تستمر لنحو عامين فى البورصة. كما أوضح أنه بدراسة الأسواق الناشئة الكبرى فى العالم مثل دول مجموعة «البريكس» التى تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وكذلك السوق التركية المنافسة لمصر نجد انه باستثناء السوق الروسية فباقى الدول لا تفرض الضريبتين مجتمعتين.واكد ضرورة تحقيق العدالة الضريبية بين الأدوات الاستثمارية المختلفة خاصة بين الاستثمار فى الأوراق المالية والتى تتضمن درجة من المخاطرة العالية وبين الأوعية الإدخارية منخفضة المخاطر ، مطالبا منح المستثمر فى الأوراق المالية إعفاء ضريبى يعادل متوسط أسعار الفائدة على أمواله لو تم إيداعها بالجهاز المصرفي.

وأوضح رئيس شعبة الأوراق المالية بالاتحاد العام للغرف التجارية أن الوقت الراهن ليس مناسباً لفرض أية ضرائب على تعاملات البورصة، خاصة ان مصر تستهدف زيادة عمق السوق وتشجيع الشركات على إدراج أسهمها بالبورصة، مشيراً الى أن مثل هذه الضرائب ستكون عائقا أمام تحقيق هذا الهدف. وقال عنبة "إعفاء نسبة توازي فائدة البنوك من الضرائب على الأرباح بالبورصة يعطى ميزة مقابل المخاطرة التي قد يتعرض لها المستثمر في سوق المال مقابل الأمان التام لودائع البنوك وإلا لماذا يتجه إلى البورصة؟".

وطالبت شعبة الأوراق المالية في إجتماع لها الخميس الماضي بأن تخص الضريبة المقترحة نشاطا واحد، فإما تفرض على الأرباح الرأسمالية أو توزيعات الأرباح وليس النشاطين معا.

وطالب عدد من الرافضين للضريبة إدخال بعض التعديلات على القانون أهمها ما أسموه بتكلفة الفرصة البديلة وسوف يعرض الباحثان اطار مشروع القانون فى نقطه لاحقه.

اما الراى الاخر فكان للمروجين للضريبه ويعرض الباحثان لبعض الاراء كما يلى:

رحب فريق من العاملين في سوق المال بالضريبة الجديدة مستندين إلى أن القاعدة الضريبية مبنية على أساس أن أي ربح يحصل عليه المواطن لابد أن يخضع لضريبة، فضلا عن أن تلك الضريبة موجودة في عدد كبير من الدول.

رئيس الجمعية العربية للاستثمار المباشر:

- "فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية بالبورصة أمر منطقي وواجب التطبيق"،
- وقال إنه "لا عائد بدون ضريبة.. اي فرد يكسب مالا من عمل لابد أن يدفع عليه ضريبة أيا كان نشاطه .. فعامل المحارة يدفع ضريبة .. والطبيب يدفع ضريبة وكذلك المستثمر في أي مجال، وأسواق المال أتاحت أرباحا ضخمة لعدد كبير من المستثمرين فكيف تعفى من الضرائب؟".وأكد أنه رغم ما تسببه تلك الضريبة من خسائر للبورصة والاسهم، إلا أن هذه "خسارة وقتية ستتجاوزها السوق خاصة وأن الرؤية طويلة الأجل للسوق إيجابية".

وفي الإتجاه ذاته، قال رئيس شركة ميريس للتصنيف الإتماني

- إن الضريبة الجديدة لن تؤثر على الإستثمار في مصر أو جاذبية الاقتصاد للإستثمار الأجنبي أو التصنيف الائتماني لمصر بأي حال من الاحوال.وفسر قوله بأن المستثمر الأجنبي لن يتحمل أعباء إضافية بعد تلك الضريبة، فهو يدفع في الوقت الحالي ضرائب في بلده الأم على أرباحه المحققة من التعامل في البورصة المصرية، ولا

يدفع في مصر لعدم وجود قانون يلزمه بدفع ضريبة على أرباحه بها.وبعد تطبيق الضريبة المقترحة في مصر، فإن المستثمر الأجنبي سيدفع في مصر الضرائب التي كان يدفعها في بلده، مشيرا إلى أن ذلك المستثمر لن يدفع الضريبة في بلدين لأن مصر موقعة على إتفاقيات لمنع الإزدواج الضريبي، وبالتالي فلن يتحمل أعباء إضافية.

- بالنسبة للمستثمر المصري، فسيكون أثر الضريبة عليه "محدود جدا"، على حد قوله وأعطى مثالا بـ"مستثمر إشترى أسهم بسعر ١٠٠ جنيهات، وباعها بسعر ١٠٠٠ جنيه محققا مكسب ٩٠٠ جنيها.. عندما يتم تحصيل ضريبة منه بنسبة ١٠% أي ٩٠ جنيها، فما الضرر الذي سيتعرض له؟".

واعتبر أن زيادة الديون على الاقتصاد وارتفاع عجز الموازنة يحتم على مصر إعادة هيكلة منظومة الضرائب، "إدخال شرائح جديدة تحت مظلة الضرائب أولى من زيادة العبء على من يدفع بالفعل ضريبة دخل خاصة وان الاستثمار في البورصة لا يكلف المستثمر اى مجهود حقيقي.. حيث قام بشراء سهم ثم أعطى أمرا بالبيع بعد فترة من الزمن".

صندوق النقد الدولى:

أشاد صندوق النقد الدولى بقرار الحكومة بفرض ضرائب على أرباح البورصة، وقال كريس جارفس، رئيس بعثة صندوق النقد لمصر، إن الضرائب المقترحة من وزارة المالية المالية "عادلة وموجهة بدقة" و فى صالح جميع المصريين.

وأكد "جارفس" ضرورة أن تتخذ مصر إجراءات عاجلة من أجل زيادة الضرائب، وتخفيض الدعم لحل مشكلات الميزانية التى تواجه البلاد، مضيفا أن فرض ضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة، بما فى ذلك الضريبة على الأرباح الرأسمالية، يمكن أن يقدم مساهمة مهمة فى هذا الخصوص، ويعود بالنفع على كل المصريين".

اما رأي مصلحة الضرائب والهيئات المعنيه- الرقابه الماليه وشركة مصر المقاصه:

بخصوص«الأرباح الرأسمالية» تعالج عجز الموازنة وتحقق العدالة

أرجع خبراء الضرائب والسوق فرض ضريبة الأرباح الرأسمالية إلى ارتفاع عجز الموازنة والبحث عن موارد مالية، وأشاروا خلال ندوة «المصرى اليوم» بحضور رئيس مصلحة الضرائب الى أن أبسط الموارد التى يمكن للدولة الحصول عليها هو الإصلاح الضريبى العادل، لافتين إلى أن القانون سوف يدعم الاستثمار والاقتصاد القومى، ويشجع على إنشاء الشركات القابضة، نظرا لإعفاء الإيرادات الواردة من الخارج فى صورة توزيعات أرباح من الضريبة.

وقال ، رئيس مصلحة الضرائب: «كان أمامنا بديلان، إما العمل بنظام العدالة الرأسية، المتمثلة فى المساواة بين أفراد الوطن، فلا يوجد فرق بين غنى وفقير، أو صاحب منصب وفرد عادى، ليحصل كل فرد على نصيبه، بحسب دوره فى الإنتاج، أو عن طريق العدالة الأفقية؛ والتى تتمثل فى ضمان حد الكفاية لكل فرد، ليعيش فى مستوى لائق يحفظ كرامته، من خلال إعادة توزيع الثروة من الأغنياء إلى الفقراء والمحتاجين والمرضى غير القادرين، والتى تجرى من خلال البحث عن الأوعية غير الخاضعة للضريبة والجدوى الناتجة من فرضها والبحث عن الآثار السلبية والإيجابية لها على الأرباح الرأسمالية.

وأوضح أنه رغم فرض الضريبة فإنه يؤخذ فى الاعتبار صغار المستثمرين والحفاظ على رؤوس أموالهم، لتحقيق العدالة الضريبية، لافتا إلى أن القانون يخفف العبء عن صغار المستثمرين، من خلال إعفاء حد التوزيعات النقدية حتى ١٥ ألف جنيه، فإذا كانت المساهمة بنسبة ٢٥% سيخضع المستثمر لضريبة بنسبة ٥%، وإذا كانت أقل من ٢٥%، سيخضع لضريبة ١٠%.

وأشار إلى أن ما يميز الضريبة على التوزيعات يكمن فى أن الوضع الحالى للقانون يشجع على الاستثمار فى الخارج عن طريق الأفراد، لأن

نظام الضريبة أن الشخص الاعتبارى يخضع لها على أرباحه من مصر والخارج، بينما الشخص الطبيعى يخضع للضريبة فى مصر فقط.

ولفت «عبدالقادر» إلى أن فكرة القانون استهدفت المساواة بين الشخص الطبيعى والاعتبارى، فى حالة الاستثمار، فى صورة شخص طبيعى أو شركة، وخضوع كليهما للضريبة، ما يساوى بين الاستثمار فى مصر والخارج للشخص الاعتبارى والطبيعى، ما يؤدى لتشجيع الاستثمار.

وأوضح أن القانون يشجيع إنشاء الشركات القابضة، نظرا لإعفاء الإيرادات الواردة من الخارج فى صورة توزيعات أرباح من الضريبة، وإعفاء الأرباح الواردة من شركة تابعة فى مصر، إلا أنه لا يشجع كبار رجال الأعمال، نظرا لأنه سيحقق العدالة الضريبية.

وكشف «عبدالقادر» عن إنشاء مكتب للمصلحة بشركة مصر للمقاصة، مسؤول عن المعاملات الضريبية للمستثمرين، وإعداد نظام دفع عبر شركة «آى فاينانس» أو فورى. وأكد أن الإعفاءات تستهدف تشجيع الاستثمار وتحقيق العدالة وليس تحصيل الضريبة، وأن الإعفاءات لصالح المستثمر ليست مقبولة، واصفا إياها بأنها «استعمار فكرى»، من قبل المستثمرين.

وأوضح أن توزيعات أرباح مجلس الإدارة غير معفاة من الضرائب، وهى على غرار التوزيعات التى يحصل عليها المستثمرون لذا ستخضع للضريبة، وأنه فيما يتعلق بتوزيعات وثائق صناديق الاستثمار؛ فإن حامل الوثيقة لن يخضع للضريبة، وسوف تُحصل فقط على أصول الصندوق ومعاملاته للحفاظ على حامل الوثيقة من التعرض للازدواجية.

واستبعد رئيس المصلحة تأجيل العمل بالضريبة، نظرا لارتفاع عجز الموازنة، وتزايد متطلبات المواطن الاجتماعية. وأشار إلى أن الاستثمارات المباشرة هى العامل الرئيسى لتقييم الضريبة.

وحول عدم المساواة فى تحصيل الضريبة من المستثمرين بالودائع البنكية ومستثمرى البورصة، أكد أن العائد على الاستثمار فى البورصة والقطاعات الصناعية يفوق أضعاف أرباح الودائع، ومن غير المنطقى المقارنة الضريبية بينهم، مستبعدا تحول مستثمر البورصة أو الصناعى إلى البنوك، نظرا للفارق الكبير فى العوائد الربحية.

وأوضح أن فرض الضريبة سيعزز اتجاه الشركات للقيد فى البورصة، لأنها ستخضع لشريحة ضريبية أقل من الضريبة على الأرباح، التى تتكبدها الشركات غير المقيدة.

وقال ، رئيس هيئة الرقابة المالية: «الضريبة لم تقتصر على البورصة، وسوف تطبق على الشركات القابضة»، لافتا إلى أن تعاملات البورصة كانت الأبرز، بسبب ردود أفعال المستثمرين والهبوط العنيف الذى شهدته سوق المال، مشيرا إلى أن عدد الشركات غير المقيدة فى البورصة الخاضعة للضريبة يفوق المقيدة، وسوف تطبق الضريبة عليها.

وأكد أن فرض الضريبة كان اتجاها واضحا من مجلس الوزراء، فيما اقتصر دور الجهات المشاركة فى اتخاذ القرار على التوصل لصيغة صحيحة، بالإضافة للبساطة فى التطبيق، خاصة أن شريحة المستثمرين فى البورصة لم يتمتعوا بالخبرة اللازمة للتعامل مع الضرائب.

أوضح «سامى» أنه جرى العرف على وجود ممارسات فى دول العالم بها ازدواجية ضريبية، وأن كل دولة تختار ما يناسبها، وفقا لاحتياجاتها. وشدد على أن فرض الضريبة قرار لا تراجع فيه، وسوف يطبق، مطالبا المستثمرين بالتعامل مع الأمر والنظر إلى المصلحة العامة لمصر.

وأوضح رئيس الرقابة المالية أن تأثر البورصة بفرض الضريبة سوف يزول، ولاسيما أن السوق شهدت متغيرات أثرت عليها سلبا، إلا أنها استطاعت استئناف الصعود.

واستبعد رئيس الهيئة تأثر المستثمرين الأجانب بفرض الضريبة، نظرا لخضوعهم فى دولهم للضرائب، مؤكدا أن هروبهم من السوق غير صحيح، بدليل اتجاههم الشرائى خلال جلسات التداول الماضية، مشيرا إلى أن كل بائع يقابله مشتر، وأن الأمر يتوقف على رؤية كل مستثمر. وأوضح «سامى» أن تعاملات الأفراد فى شهادات الإيداع الدولية غير خاضعة للضريبة، لعدم وجود آلية لمعرفة تعاملات الأفراد، إلا أنها ستُحصّل من الشركات، نظرا لثبوت التعاملات ضمن القوائم المالية للشركة.

وقال ، العضو المنتدب لشركة مصر للمقاصة، إن دور الشركة اقتصر على تبسيط تحصيل الضريبة، موضحا أن دور الشركة سوف يقتصر

على تقديم المطالبة المستحقة على كل عميل، ليتوجه إلى مصلحة الضرائب للسداد.

وأشار إلى أن «مصر للمقاصة» لديها جميع البيانات التى تؤهلها لتقديم الموقف الضريبى لكل مستثمر دون أخطاء.

وأكد أن «مصر للمقاصة» سوف تخطر الضرائب بصافى الربح فقط. وقال الدكتور نبيل عبدالرؤوف، خبير ضرائب: «الضريبة جرى تطبيقها من قبل على الأجانب إلا أن حكومة الجنزورى قررت إلغاءها لدعم المستثمرين واستقطاب الاستثمارات الخارجية، وكانت قيمتها ٢%»، مشيرا إلى أن العودة إليها مرة أخرى قد تعوق الاستثمار».

ويرى هانى الحسينى، محاسب قانونى، أن الضريبة لها آثار إيجابية على الاقتصاد، نظرا لاحتياج الدولة لمصادر تمويلية تحد من عجز الموازنة.

ووفقا لوزير المالية، هاني قدري، فإن:

- ضريبة البورصة ضمن الدفعة الأولى من إصلاحات بمنظومة الضرائب على الدخل من المتوقع ان تضيف ١٠ مليارات جنيه على الأقل لموازنة الدولة.وظلت المعاملات في البورصة المصرية معفاة تماما من أية ضرائب على الأرباح منذ بداية عملها في مصر.

وقدر وزير المالية خلال حديثه عن ضريبة البورصة، في حوار تليفزيوني، نسبة الإيرادات الضريبية بعد استبعاد الموارد السيادية بنحو ٨% من الناتج القومي في حين تصل هذه النسب فى الدول المجاورة إلى ٢٥ %.

وشدد المحلل الاقتصادي على أن ضرائب البورصة مطبقة في أغلى دول العالم باستثناء بعض الدول العربية التي لا تحتاج لضرائب مثل السعودية وقطر

ثالثا:نماذج لضرائب المكاسب الرأسمالية (الأموال الساخنة) فى الدول المتقدمة والنامية

جدول أهم الدول التي فرضت الضرائب على البورصة :

الدولة	ضرائب علي الارباح الراسمالية	ضرائب علي التوزيعات ملاحظات	ملاحظات
تركيا	X	X	كان هناك ضرائب و تم الغاءها
سنغافورة	X	X	
هونج كونج	X	X	
موريشيوس	X	X	
المكسيك	X	X	
ماليزيا	X	X	
كوستريكا	X	X	
الكويت	X	X	
الامارات	X	X	
الاردن	X	X	
البحرين	X	X	
الهند	١٥٪ علي صافي الارباح الراسمالية للاستثمارات اقل من سنة	X	هناك ضريبة علي المعاملات قدرها ٠,٢٥٪
تايلاند	X	√	ضرائب راسمالية الدولة ضرائب علي الارباح الراسمالية ضرائب علي التوزيعات

ملاحظات تدفع المؤسسات الاجنبية			
للمستثمر الاجنبي يوجد ضريبة ٥٪ علي توزيعات الارباح	√	X	السعودية
يتم اعفاء صغار المستثمرين	X	√	البرازيل
من١٢-١٨٪حسب هل المستثمر فرد ا- مؤسسة	√	√	جنوب افريقيا
حوالي ١٦٪	√	√	رومنيا √
من١٠-١٥٪علي التوزيعات و١,٠٪ علي الارباح الراسمالية	√	√	اندونسيا
حوالي ٢٥٪	√	X	المانيا
تصل الي ١٥٪	√	X	كوريا
١٠٪ علي الارباح الراسمالية و التوزيعات	√	√	اليابان
حوالي ٢٨٪	√	X	النرويج
٢٠-٢٥٪ علي الارباح الراسمالية و التوزيعات	√	√	اسرائيل
تنخفض الضريبة الي النصف في حالة المستثمر طويل الاجل	X	√	استراليا

http://elgornal.net/news/news.aspx?id=٤٧٦٨١٦٨

نماذج لضرائب المكاسب الرأسمالية فى دول متقدمة ونامية

قبل الدخول فى تفاصيل الضريبة على الدخل وعلى الشركات فى بلدان رأسمالية نامية ومتقدمة، من المهم أن يشير الباحثان الى إلى أن كل الدول الرأسمالية المتقدمة تقريبا، والغالبية الساحقة من الدول النامية تفرض ضرائب على المكاسب الرأسمالية فى البورصة بمعدلات متفاوتة كلها أعلى من المعدل الذى أقرته مصر. وهذا يعنى أن من يملأون الدنيا صخبا فى مصر لرفض تطبيق هذه الضريبة، سوف ينتهى صخبهم و يعرض الباحثان نسب الضرائب على المكاسب الرأسمالية المتكاملة فى عام ٢٠١١ فى بعض الدول.

%	الدوله
٥٠،٨	الولايات المتحده
٣٣،٢	البرازيل
،٥٤،٩	فرنسا
٣٣،٢	الهند
٤٦،٧	بريطانيا
٢٥	الصين
٥٦،٥	الدانمارك
٣٩،٢	الكيان الصهيونى
٥٩،٨	ايطاليا
٤٦،٧	بريطانيا
٥٦،٥	الدانيمارك
٤٣،٩	البرازيل

ويرى الباحثان ان استخدام ذريعة «هروب» المستثمرين الأجانب كمبرر لرفض فرض ضريبة على المكاسب الرأسمالية فى البورصة، هو

اختلاق لمبرر من واصحاب المصالح. وللعلم فإنه في ظل اتفاقيات منع الازدواج الضريبي بين مصر وعدد كبير من دول العالم، فإن المستثمرين الأجانب الذين يتم إعفاؤهم من دفع الضريبة في مصر، يضطرون لدفعها في بلادهم بمعدلات أعلي، أي أنهم من مصلحتهم أن يدفعوا الضريبة في مصر. وهذا يحصر أصحاب المصلحة في عدم فرض هذه الضريبة في رجال الأعمال المصريين الذين يضاربون في البورصة، ويحققون أرباحا بلا عمل ولا يريدون دفع الضرائب المستحقة للدولة عنها. وقد قدمت الحكومة المصرية منذ البداية مشروعا كريما لمصلحة المستثمرين في البورصة، وتعمل مصر على تغيير عدد من قوانين الاستثمار وتذليل العقبات من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب على العودة من جديد للاستثمار في مصر بعد فرار عدد منهم اثر انتفاضة يناير كانون الثاني ٢٠١١. وتحاول تقليص الدعم السخي على الطاقة من أجل زيادة الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية.

ويعرض الباحثان للمعالجه الضريبيه الحاليه بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لملامح المشروع كما يلى:

<u>اولا: المعالجه الضريبيه الحاليه بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ للأرباح الرأسمالية على الأوراق المقيدة بالبورصة:</u>

حددت دراسة أجرتها الجمعية المصرية لدراسات التمويل والاستثمار المخاطر التى تواجهها البورصة حال فرض ضريبة على توزيعات أرباح الشركات. في العديد من النقاط التى يجب الإشارة إليها في هذا الشأن منها أن **قانون الضريبة على الدخل الحالى ٩١ لسنة ٢٠٠٥**[٥]

يعفى الأرباح الناتجة عن التوزيعات، منعاً للازدواج الضريبي، حيث سبق تحصيل الضريبة عليها قبل التوزيع بالفعل، وهو الأمر الذى يتنافى مع أى مقترح يخالف ذلك، حيث يخضعه لشبهة الازدواج الضريبى والطعن عليه وعلى آثاره. وقد رد رئيس مصلحة الضرائب على ذلك.

---

http://www.alwafd.org(٥).

كما أشارت إلى أن القيمة الحالية للوفورات الضريبية تكون أقل من حالة خضوع المستثمر للضريبة على الدخل،

بالتالى لا يفضلون إعادة استثمارها بالبورصة، مما يؤدى إلى انخفاض الوفورات التى كانت تتولد بالسوق وتؤدى فى النهاية للحفاظ على استقراره وبقاء دوره كمصدر تمويل أساسى للاستثمار فى مصر.

كما أشارت الجمعية إلى أن مادة (٣١) **من قانون الضريبة على الدخل تنص على أنه يعفى من الضريبة ما يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون من: - ناتج تعامل الأشخاص الطبيعيين عن استثماراتهم فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع عدم جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التعامل أو ترحيلها لسنوات تالية.**

- **عوائد السندات وصكوك التمويل على اختلاف أنواعها المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية التى تصدرها الدولة أو شركات الأموال.**
- وكذلك التوزيعات على أسهم رأسمال شركات المساهمة والتوصية بالأسهم،
- التوزيعات على حصص رأس المال فى الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الأشخاص وحصص الشركاء غير المساهمين فى شركات التوصية بالأسهم.**وكذلك التوزيعات على صكوك الاستثمار التى تصدرها صناديق الاستثمار،**

لهذا فإن أى مقترح يخص فرض ضريبة على التوزيعات سيؤدى **لهروب الاستثمارات من سوق المال المصرية بما يضر جذرياً بحجم الاستثمارات الخارجية والداخلية المستهدفة.**

كما أن فرض الضريبة سيؤدى بالضرورة إلى حدوث **ظاهرة «التخلص من عبء الضريبة» لدى المستثمرين** حيث تمثل الضريبة على التوزيعات عبئاً على المكلف بها، يدفعه إلى محاولة التخلص منها إما بنقل عبئها إلى شخص

آخر أو التخلص من عبئها بصورة جزئية أو كلية، والذى يدفع المستثمر إلى محاولة التخلص من عبئها هو عدم وجود مقابل خاص يعود عليه مباشرة منها، كما أن إحساسه بثقل عبئها بصورة خاصة تجعله يسعى بكل الطرق إلى محاولة التخلص منها وهو ما سيمثل بالفعل ضغوطاً بيعية قوية على الأسهم المصرية فى فترة التوزيعات فى وقت يعانى فيه السوق من عدة مشكلات هيكلية **تتمثل فى ضعف الجاذبية الاستثمارية،**

وعدم الاستقرار ونقص السيولة وتخارج الأجانب وضعف الاستثمار المؤسسى وهو أمر قد يؤدى إلى الإخلال بمبدأ العدالة فى توزيع الأعباء العامة للمستثمرين.

كما أشارت الجمعية إلى **أن أثر فرض أى ضريبة على التوزيعات على الاستثمار يعتمد على مدى الزيادة التى تحدث من فرض الضريبة على الاستثمار العام بسوق الأوراق المالية، فالضريبة لن تؤدى إلى زيادة الطلب العام** وبالتالى تعويض النقص فى الاستثمار الخاصة نتيجة لفرض الضريبة،

بينما يؤدى عدم فرضها إلى الحفاظ على مستويات الاستثمارات الحالية على أقل تقدير، كما يلاحظ أيضاً أثر الضرائب على **التوزيعات على صغار المستثمرين الذين يعدون القطاع الأكبر فى البورصة المصرية فإن فرض هذه الضريبة على ذوى الدخول المنخفضة للأفراد محدودى الدخل يقلل من مقدرتهم على الاستهلاك وعلى الإنتاج وهو ما يؤدى إلى انخفاض مستوى الدخل القومى، وبالتالى يؤدى ذلك إلى انخفاض ونقص فى الإيرادات العامة للدولة**

. مادة (٥٠) (إستبدل البند (٩) من المادة بالقرار بقانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠٠٥ يعفى من الضريبة :

٧- أرباح وتوزيعها صناديق الإستثمار المنشأة وفقا لقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وعائد السندات المقيدة فى الجداول الرسمية ببورصة الأوراق المالية .

٨- ناتج التعامل الذى تحصل عليه أشخاص إعتبارية مقيمة عن إستثماراتها فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع عدم خصم الخسائر الناجمة عن هذا التعامل أو ترحيلها لسنوات تالية •

٩- العوائد التى تحصل عليها الأشخاص الإعتبارية عن الأوراق المالية وشهادات الإيداع التى يصدرها البنك المركزى أو الإيرادات الناتجة عن التعامل فيها وذلك إستثناء من حكم المادة (٥٦) من هذا القانون .

١٠- التوزيعات والأرباح والحصص التى تحصل عليها أشخاص إعتبارية مقيمة مقابل مساهمتها فى اشخاص إعتبارية مقيمة أخرى •

ويتم تحديد الأرباح الرأسمالية على الأوراق المقيدة بالبورصة على أساس الاتي:

مشروع قانون الضريبة على الأرباح الرأسمالية،

ودفعت التعديلات مؤشرات البورصة للإغلاق داخل المنطقة الخضراء، حيث صعد المؤشر الرئيسي للبورصة EGX٣٠ بنسبة ١,٥٣% ليسجل ٨٠١٥,٢ نقطة ، وصعد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة EGX٧٠ بنسبة ٠,٥% ليصل إلى ٥٦٣,٥ نقطة ، كما صعد أيضا المؤشر الأوسع نطاقا EGX١٠٠ بنسبة ٠,٥٨% مسجلا ٩٩٠,٩ نقطة.

وبلغت قيمة التداول على الأسهم ٧٩٤,٨ مليون جنيه، فيما ربح رأس المال السوقي للأسهم ٤,٣ مليار جنيه ليصل إلي ٤٦٤,٦ مليار جنيه، وحافظ المستثمرون المصريون على اتجاههم البيعي مقابل مشتريات العرب والأجانب .

وقال الدكتور محمد عمران، رئيس البورصة، إنه تم التوصل لعدد من التعديلات التي سيتم إدخالها علي **قانون الضريبة على الأرباح الرأسمالية،**

١- أهمها إعفاء الأسهم المجانية من الضرائب دون الحاجة لحد زمني أدنى لاحتفاظ المستثمر بها بدلا من مقترح الاحتفاظ بها لمدة عامين،

٢- كما تم تعديل الضريبة على التوزيعات النقدية بزيادة الحد الأدنى المعفى من الضريبة إلى ١٥ ألف جنيه بدلا من ١٠ آلاف جنيه.

وأشار عمران إلى أنه تمت الموافقة على تلك التعديلات خلال اجتماع المجموعة الاقتصادية برئاسة المهندس إبراهيم محلب، رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من محافظ البنك المركزي، ووزيري التجارة والصناعة والاستثمار، والمالية، وبحضور كل من رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية.

وقال وائل عنبة، خبير أسواق المال، إنه بالرغم من التعديلات التي أضيفت على ضريبة الأرباح على الأسهم إلا أن القانون لايزال غير منصف، على حد قوله، خاصة في:

١- عدم المساواة بين المدخرين بالبنوك والمستثمرين بسوق المال الذين يتحملون مخاطرة كبيرة لتحقيق عوائد، فيما يحصل المستثمر بالبنوك على عائد ثابت دون دفع أي ضريبة أو تحمل خسائر وهو ما سيؤدي إلى تحول شريحة كبيرة من المستثمرين إلي البنوك،

٢- ما يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة وأحجام التداول،

٣- ومن ثم فإن الحكومة لن تستطيع تحقيق المستهدف الضريبي من فرضها.

وأكد أن التعديلات الأخيرة التي أضيفت على القانون خففت من وطأة الآثار السلبية التي أصابت سوق المال وظهرت بوضوح في تعرضها لخسائر بلغت ٣٤ مليار جنيه، خاصة أنها جاءت في صالح صغار المستثمرين الذين يحصلون على توزيعات نقدية تقل كثيرا عن ١٥ ألف جنيه.

وقال أحمد أبوالسعد، خبير أسواق المال، إن إعفاء الأسهم المجانية من الضرائب دون وجود مدى زمني للاحتفاظ بها انعكس بالإيجاب على المستثمرين، وهو ما ظهر بوضوح في استئناف صعود مؤشرات البورصة بعد الهبوط الحاد الذي تعرضت له خلال جلسات التداول الماضية.

وشدد على أن التعديلات الأخيرة ستؤثر بالإيجاب على صغار المستثمرين فقط

إذا كانت الورقة تم شراؤها **قبل تاريخ العمل بالقانون** يتم تحديد الأرباح الرأسمالية على **أساس تكلفة الاقتناء أو سعر الإغلاق أيهما أعلى**، مما يعني أن الارباح الرأسمالية التي تتحقق قبل تاريخ العمل بالتعديلات لن تخضع للضريبة.

- ❖ إذا كانت الورقة تم **شراؤها بعد تاريخ العمل بالقانون** فيتم تحديد الأرباح الرأسمالية على **أساس الفرق بين سعر البيع أو تكلفة الاقتناء.**
- ❖ أما الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل على أسهم الشركات غير المقيدة فتستمر معاملتها الحالية بدخول الربح في الوعاء الضريبي للمكلف.
- ❖ وأشار البيان إلى أنه "تفرض ضريبة على التوزيعات النقدية بواقع ١٠ بالمئة، وتنخفض إلى ٥ بالمئة للمساهم الحائز على ٢٥ بالمئة فأكثر من رأسمال شركة ويحتفظ بالسهم لعامين على الأقل، وذلك تشجيعاً للاستثمار المباشر".

- وقال "حد الإعفاء في التوزيعات النقدية زاد إلى ١٥ ألف جنيه للأشخاص الطبيعيين المقيمين في مصر."

- أقر ترحيل الخسائر لمدة ثلاثة اعوام، بحيث إن من يتعرض للخسائر، يمكنه خصمها من الأرباح فى العام التالى أو الذى يليه، ليدفع فى النهاية، ضريبة عن صافى أرباحه خلال ثلاثة أعوام. أما إذا كانت النتيجة النهائية هى الخسارة فإنه لا يدفع أى ضرائب، حتى لو كان قد حقق أرباحا فى عام أو اثنين.

- **صناديق الاستثمار المؤسسة وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال، تخضع الأرباح الرأسمالية التي تحققها والتوزيعات التي تتلقاها لنفس المعاملة**

المشار إليها أعلاه، على أن لا تخضع الأرباح الناتجة عن التعامل فى الوثيقة أو التوزيعات لحملة الوثائق لأى ضرائب أخرى، وذلك تشجيعاً للاستثمار فى الصناديق.

خامسا: *الخلاصه و النتائج والتوصيات:*

الخلاصه

يرى الباحثان أن شراء وبيع الأسهم في نفس الجلسة" آلية كائنه في البورصة وتعطي شرعية لدخول وخروج ما يعرف بالأموال الساخنة.. هذه الأموال تدخل البورصة للمضاربة وتحقيق ربح سريع والانتقال إلي مكان آخر.

والخبراء حذروا من الأموال الساخنة وأنها ضارة للاقتصاد الوطني وطالبوا بضرورة معالجة هذا الأمر وإعادة النظر في هذه الآلية برمتها لحماية الصغار المستثمرين والمضاربين المحليين الذين يدفعون ثمن المضاربة علي هذه الأموال.

ويرى الباحثتان أنه من الصعب تحديد حجم هذه الأموال في البورصة أو تحجيمها وهي تتميز بخصائص في رفع حركة التداول في بداية جلسة البورصة و لكن عيبها خطير عند التوجه للبيع في آخر الجلسة مما يحدث هبوطا سريعا في أسعار الأسهم .وتظهر خطورتها في الأوقات الحرجة مثل الأزمة الحالية وتعتبر من عوامل الضغط علي السوق.

ثانيا:النتائج

كشفت نتائج الورقه البحثيه أن فرض الضريبه على الأرباح الرأسمالية والتوزيعات النقدية بالبورصة.لها فائدة كبيره للاقتصادالمصرى. ، مما يدل على فرض الضريبه على الأرباح الرأسمالية والتوزيعات النقدية بالبورصة هي ذات دلالة على الإيرادات الضريبيه في مصر وكذلك لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، و انها يجب أن تكون قادرة على توليد ما يكفي من الإيرادات لقاء تحديات النفقات لها في المدى الطويل من خلال توفير المرافق الاجتماعية والتكاليف الجارية للحكومة وكذلك تحقيق العداله الاجتماعيه. و نتيجة هذه الدراسة تشير إلى أنه لابد من اعداد دراسات لقياس الطاقه الضريبيه لتوليد تلك الايرادت ودعم مبدأ العداله.

ثالثا التوصيات:

ومن خلال العرض السابق يوصى الباحثان الآتي :

- ضـرورة وضـع ضـوابط لحمايـة التـدفقات الاسـتثمارية فـي البورصـة، وحمايـة المـستثمرين فـي الـدخول والخـروج مـن السوق.
- فرض ضرائب تصاعديه بخلاف النسب الوارده بالمشروع علي هذه الأموال وتقسيمها إلي شرائح، علي سبيل المثال فـرض ضـرائب ٢٠% مـن الأربـاح الراسـمالية علـي المـستثمرين حالـة الخـروج من البورصـة قبـل ٣ أشـهر وتنخفض النسبة حالة الاستمرار ٦ أشهر في البورصة وهكذا .
- ضرورة **تهيئة المجتمع وتأهيله لاستقبال تطبيق** الضريبه علي الأرباح الراسمالية والتوزيعات النقدية بالبورصة **ودعم سبل الافصاح وتأهيل صغار المضاربين.**
- تطبيـق نظريـة الـردع للمتهـربين ضـريبيا(العـصا ولـيس الجزره).
- **العمل على تفعيل الاتفاقات الخاص بالازدواج الضريبي.**
- مراعـاة التمييـز بـين الأنـشطة المختلفةومـستحدثات الهندسـة الماليـة مثـل التـأجير التمـويلى –التوريـق –الخـدمات الماليـه وانشطة التحوط واثر التطبيق للضريبه على تلك الانشطه من جانبى الحصيله والعداله.

والله الموفق

الباحثـــان

مراجع البحث

- د. عبدالفتاح عبدالوهاب ،"حتمية اخضاع التعامل فى الاوراق الماليه"ورقه بحثيه، المؤتمر الضريبي التاسع عشر بعنوان "تطوير النظام الضريبي المصري وحتمية التغيير، دار الدفاع الجوي، مدينة نصر، القاهرة، من ٢٥ – ٢٧يونيه٢٠١٣.
- قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ قانون الضريبة على الدخل ولائحته التنفيذية والقرارت الوزارية الصادرة بشأن
- (الجريدة الرسمية العدد ٢٣ (تابع) فى ٩ يونية ٢٠٠٥)
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=٤٤٠٥٤١&eid=١٦٢٦ مقالة بالأهرام اليومي بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ومتاحة على الموقع التالي :
- مقالة أصوات مصريه بتاريخ ٢٠١٤/٦/٩ ومتاحة على الموقع التالي :

- FiledUnder:CapitalainsTax,InvestmentTax,Tax Policy
http://www.investopedia.com/terms/c/capital_gains_tax.asp
- http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=f٦٢٤dd٨٨-٦٩٢b-٤e٥٥-٩ca١-d٦d٢ab٢٤١aa١٩/٦/٢٠١٤ , ١٢ :٣٠ am .
- http://alhorreya.tv/news/item/٣٠٣٠
- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=٥٢٣٩٥٢&eid=٥٤٦
- http://elgornal.net/news/news.aspx?id=٤٧٦٨١٦٨

- http://esgmarkets.com/forum/showthread.php?t=٤
  ٧٧٠٤
- http://www.almasryalyoum.com/news/details/٤٥٧
  ٥٠٠#
- http://www.a
  lmasryalyoum.com/node/٤٢٣٨٦٠
- /http://www.alwafd.org
- http://www.investopedia.com/terms/c/capital_gain
  s_tax.asp
- http://www.masrawy.com/news/Egypt/Economy/٢
  ٠١٤/June/١/٥٩١٢٢٨١.as
- http://www.startimes.com/f.aspx?t=٣٠٥٧٧٢٣٥
- Kenneth J. McKenzie Aileen J. Thompson"The Economic Effects of Dividend Taxation" WORKING PAPER December ١٩٩٦ pp٩٦-٧ available through the Internet at http://www.fin.gc.ca/٩-٦-٢٠١٤